الجمهورية التونسية

كلمة السيدة ليلى الشيخاوي، وزيرة البيئة

رئيسة الوفد التونسي خلال الدورة 26 لمؤتمر الأطراف

في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية

(قلاسكو- سكوتلاندا، من 31 أكتوبر إلى 12 نوفمبر

2021)

الجزء الوزاري (9-10 نوفمبر 2021)

عناية السيد Alok Sharma رئيس الدورة 26 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية،

عناية السيدة Patricia Espinosa الأمينة التنفيذية للاتفاقية،

معالي السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني، في بداية كلمتي، التوجه بعبارات التقدير والشكر لحكومة المملكة المتحدة لإحكام تنظيم هذه الدورة 26، ولما لقيناه من كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال،

معالي السيدات والسادة،

لقد عملنا معا، منذ إقرار اتفاق باريس حول المناخ، بكل التزام، وفي كنف الاحترام التام لمبادئ التعددية الدولية، على وضع الأسس الكفيلة بتفعيل اتفاقية باريس حول المناخ، وضمان استجابة عاجلة للرهانات والتداعيات الجسيمة لتغير المناخ، خاصة على الدول النامية ذات المستوى المنخفض من الانبعاثات والتي تفتقر إلى الإمكانيات الضرورية للتكيف مع تداعياتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من ذلك، فإن حجم الطموحات الحالية لا يسمح بتحقيق هدف اتفاق باريس حول المناخ، حيث تواصل ارتفاع معدل درجات الحرارة بنسق غير

مسبوق، وهو ما تأكد مؤخرا من خلال التقرير السادس للهيئة الدولية لخبراء المناخ.

معالي السيدات والسادة،

انطلاقا من قناعتنا بضرورة الالتزام الكامل لكل الدول بالتخفيض من انبعاثاتها، حسب إمكانياتها وقدراتها وظروفها الوطنية، من ناحية، وبالمسؤولية القيادية التي يتعين أن تلعبها الدول المصنعة في هذا المجال من ناحية أخرى، فقد بادرت تونس بتحيين مساهماتها المحددة وطنيا خلال سنة 2021.

كما عملت تونس على الرفع من مستوى طموحها من خلال التقليص من كثافة الكربون ب 45 % في افق سنة 2030، مقارنة بسنة 2010، وذلك بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية في مرحلة أولى.

على أن استكمال تحقيق هذه الأهداف يتطلب مزيدا من الالتزام بضمان التمويلات التي تم إقرارها خلال مؤتمر كوبنهاجن، والشروع في تحديد هدف دولي للتمويل انطلاقا من سنة 2025، ومزيد تعزيز اليات الدعم التكنولوجي وبناء القدرات الذاتية للدول النامية، بالإضافة إلى الاتفاق بخصوص الإجراءات المؤسساتية والعملية لتفعيل الفصل 6 من اتفاق باريس حول المناخ.

معالي السيدات والسادة،

إن ما نشهده حاليا من تداعيات جسيمة للتغيرات المناخية وتأثيراته المباشرة على الأمن الغذائي والموارد المائية، والمنظومات البيئية والأنشطة

الاقتصادية والاجتماعية والصحة العامة، يؤكد أن التحديات المناخية تمثل بدون أدنى شك تهديدا حقيقيا للبيئة، والتنمية والسلم بكل دولنا، وخاصة منها الدول النامية شديدة الحساسية لتداعيات تغير المناخ، وهو ما أكدت عليه تونس، خلال شهر فيفري 2021 بمناسبة ترأسها لمجلس الأمن.

وفي هذا الإطار، لا تفوتني الدعوة إلى إعطاء الأولوية اللازمة للأعمال الرامية إلى تحديد هدف دولي للتأقلم مع التغيرات المناخية، وتعزيز اليات الدعم للدول النامية لإعداد وتنفيذ برامجها الوطنية للتأقلم مع التغيرات المناخية، بما يمكن من التجسيم الفعلي لمتطلبات الفصل 7 من اتفاق باريس حول المناخ.

وأود أيضا التأكيد على أهمية تقدم العمل الخاص بالخسائر والتعويضات خاصة من خلال استكمال تفعيل الإطار المؤسساتي لشبكة Santiago، وضمان توفير اليات الدعم والتمويل الضرورية في هذا المجال.

معالي السيدات والسادة،

في ختام كلمتي هذه ، أود تجديد التزام تونس على العمل مع كل الدول، بقيادة وتوجيه من رئاسة الدورة 26 للمؤتمر من أجل التوصل إلى نتائج تراعي التوازن الكامل بين كل مكونات اتفاق باريس حول المناخ، التأقلم والتخفيف وآليات التنفيذ والدعم، وتضمن تناغم حجم الاعتمادات المالية المخصصة للدول النامية مع الرهانات الجدية لتغير المناخ كما هو مبين بالفقرة الثالثة من الفصل الثاني من اتفاق باريس حول المناخ.

وشكرا لكم جميعا والسلام عليكم.